

أكد أن المجالات متنوعة للتعاون المستقبلي بين
بلادنا والصندوق لمواجهة التحديات

السفير المصري

ظاهر فرحات:

هكذا يكون التعاون

التعاون الثلاثي

(مصري - كويتي - أفريقي)

يساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي

اتسم بالثراء والتدفق والصراحة أيضاً وتطرق إلى عدد من أبرز القضايا الاقتصادية والانمائية على أصعدة مختلفة مصرية وعربية واقليمية ودولية نوه السفير المصري لدى الكويت ظاهر فرحات بأحاساس الكويت القومي والوطني والإنساني تجاه احتياجات شعوب الدول النامية العربية وغير العربية وقال إن الكويت على الرغم من أنها تصنف كدولة نامية إلا أنها تساهم بنسبة 1.3% من إجمالي ناتجها القومي في دعم الدول النامية الأخرى وهو معدل لم تقاربه أي من الدول المتقدمة.

وشدد السفير فرحات في حديثه مع مجلة الصندوق على خصوصية العلاقات الكويتية المصرية، معتبراً أنها النموذج الأمثل للعلاقات العربية - العربية، ووصف هذه العلاقات بالعميقة والمتشعبة فلا يوجد مجال للتعاون إلا وهناك رصيد هائل يخدم مصالح الشعبين، منوها في هذا السياق بالطفرة التي حدثت في مجال الاستثمارات الكويتية في مصر حيث وصل حجمها إلى أكثر من مليار دولار.

ترعة الشيخ جابر نقلت مياه النيل لأول مرة إلى سيناء فساهمت في استصلاح 400 ألف فدان وحولتها إلى واحة خضراء وهجتمعه عمراني



• مصب ترعة الشيخ جابر



رب مؤثرين ..

أثرت على صناعة الدواجن في مصر مشيراً إلى تأكيد وزير الزراعة المصري أن هذه الزراعة بدأت تستعيد عافيتها وفيما يلي تفاصيل الحوار:

في البداية أكد السفير فرحات أن العلاقات المصرية الكويتية تعتبر بالفعل نمودجا متميزاً في منظومة العلاقات العربية، فهي تستند إلى مقومات وحدة التاريخ واللغة والثقافة والعرق، واتفق في الرؤى حول التحديات التي تواجه أمتنا العربية، وتنتقل نحو المستقبل بمبادرات مشتركة من قبل القيادتين نحو تحقيق آمال المواطن العربي أينما كان. ويتأكد ذلك في التحديات المصرية التي واجهها الشعبان. «وشدد على أننا في مصر لا ننسى أبداً مساهمة القوات المسلحة الكويتية في سيناء عام 1967 وعلى القنال وحتى حرب أكتوبر المجيدة، كما نعزز بمساهمتنا في حرب التحرير عام 1991. فدماء شهدائنا الأبرار - المصرية والكويتية - اختلطت على ساحات الفداء لتكون نمودجا لأجيالنا القادمة». مضيفاً: كما وأن عمق الترابط الرسمي والشعبي بين البلدين تؤكد الزيارات المتبادلة سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي. ولعل الخصوصية التي تميزت بها العلاقات المصرية الكويتية على مدى تاريخها الطويل، تتمثل في تطابق وجهات النظر حيال القضايا الحيوية التي تهتم الأمتين العربية والإسلامية والتي تقوم على ثبات المواقف ووضوح الرؤى حتى أصبحت هذه العلاقة النمودج الأمثل للعلاقات العربية - العربية.

• علاقات عميقة ومتشعبة

وتطرق السفير فرحات في حديثه إلى مراحل تطور العلاقات بين البلدين في العصر الحديث موضحاً أنها علاقات عميقة ومتشعبة شهدت مراحل عديدة متداخلة، تعكس التعاون من أجل تحقيق آمال الشعبين. ولعل البعثات التعليمية المصرية التي جاءت إلى الكويت عام 1938 وما بعدها، وتوافد الطلبة الكويتيين الدارسين بمصر، لخير بداية. ثم تطورت في الخمسينيات والستينيات لتشمل مختلف مناحي حياتنا العصرية.

كما استعرض فرحات في السياق ذاته مستويات أخرى للعلاقة، منها التلاحم على المستوى الشعبي والذي تجلى في مظاهر كثيرة تطرق إليها في الحوار، مشدداً على أن امتزاج دماء الشهداء الأبرار المصريين والكويتيين في ساحات القتال - يعد رمزاً ونمودجا للأجيال المقبلة. وأكد فرحات في الحوار أن خصوصية العلاقات بين البلدين انعكست على علاقات التعاون بين الصندوق الكويتي ومصر، موضحاً أن إجمالي ما قدمه الصندوق الكويتي لمصر منذ إنشائه عام 1961 من قروض بلغ 32 قرصاً بقيمة 1.7 مليار دولار لتمويل مشاريع مختلفة .. منها أيضاً بتقديم الصندوق لمعونات فنية ومنح تخصص لأغراض تشمل تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية. وأكد فرحات أن مساهمات الصندوق الكويتي في المشروعات الانمائية بمصر لهي مساهمات مباشرة في التنمية، مستذكراً تمويل مشروعات مهمة مثل تعمييق وتطوير المجرى الملاحي لقناة السويس الذي لا يخدم البلدين فقط .. وإنما تجارة العالم أجمع .. ومشروع السحاري أسفل قناة السويس الذي نقل لأول مرة مياه النيل إلى أرض سيناء من خلال ترعة الشيخ جابر والذي حول 400 ألف فدان من أرضها إلى واحات خضراء ومجتمعات عمرانية

كما أشاد فرحات بمساهمة الصندوق الكويتي في تمويل برامج الصندوق الاجتماعية للتنمية بمصر، والذي يسهم في مكافحة البطالة والفقير ودعم برامج التنمية البشرية كما ثمن الدور الهام الذي يلعبه الصندوق الكويتي كعمول أساسي لخطط ومشروعات قطاع الكهرباء في مصر التي بدأت منذ 33 عاماً

من جهة أخرى أكد فرحات أهمية زيادة الانتاج الغذائي العربي، داعياً إلى تعاون ثلاثي مصري كويتي سوداني لإقامة مشروعات زراعية غذائية عملاقة

ونوه بدور الصندوق الكويتي في مواجهة مصر لوباء انفلونزا الطيور التي

لدينا خطة لإنتاج 55 ألف ميجاوات من الكهرباء بدعم من الصندوق الكويتي شريكنا الأساسي



• وحدة التحكم بالمحطة

الكويتية بمصر. وعلى الجانب الكويتي، تأسست لجنة الصداقة الكويتية - المصرية. وتساهم اللجنتان في تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين في الكثير من المجالات. كما ترتبط مصر والكويت منذ سنوات طويلة بعلاقات قوية في المجال القضائي. وعلى الصعيد الثقافي والإعلامي والفني والتعليمي فمجالات التعاون بين البلدين متعددة حيث إن هناك تبادلاً في مجالات الإذاعة والتلفزيون والإنتاج الدرامي وإقامة المعارض والمهرجانات، كما يقوم عدد كبير من المدرسين المصريين على مختلف المستويات بمهامهم في الكويت بالإضافة إلى دراسة أعداد كبيرة من الأشقاء الكويتيين بمصر. لذا أرى أن العلاقات الكويتية - المصرية بشقيها الرسمي والشعبي وما تحمله من مشاعر وود واحترام متبادل تمثل نموذجاً حياً لما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية وتشكل حافزاً لإحياء التضامن العربي والعمل العربي المشترك.

• مصر .. والصندوق الكويتي

وفيما يتعلق بالتعاون بين الصندوق الكويتي ومصر وبداياته ومرحلة تطوره منذ عام 1964 حتى الآن أكد السفير فرحات أن ما قدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمصر منذ إنشائه عام 1961 ولا يزال - من قروض ومنح، لهو خير دليل على عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين وحرصهما على خدمة مصالح الشعبين، مستعرضاً في هذا الصدد عدد القروض المقدمة لمصر ومقدماً أمثلة



• محطة سيدي كبرير الحرارية

أما عن العلاقات في الفترة الحالية فقد شدّد السفير فرحات على أنها تتميز بالعمق والتشعب وقال: وإذا ما نظرنا إلى العلاقات المصرية الكويتية الآن فإنها تتميز بالعمق والتشعب، فلا يوجد مجال للتعاون، إلا وهناك رصيد هائل منه يخدم مصالح الشعبين. فعلى الصعيد الاقتصادي، نعتز بدور العمالة المصرية في تحقيق التنمية بالشقيقة الكويت. والكويت بفوائضها المالية تمثل مصدراً هاماً للاستثمار في مصر من الخمسينيات، وأصبحت الاستثمارات الكويتية بمصر تحتل المركز الثاني على المستوى العربي. وشهدت الاستثمارات الكويتية في مصر معدلات نمو عالية في السنوات الأخيرة حيث وصل حجمها إلى أكثر من مليار دولار واتسمت بتنوعها لتشمل أغلب مجالات الاستثمار من خلال المساهمة الكويتية في أكثر من 500 شركة بمصر. وعلى الصعيد التجاري، فإن مركز الكويت المحوري في منطقة الخليج، يجعلها منفذاً مهماً للصادرات المصرية إليها وإلى دول المنطقة.

• .. وتلاحم شعبي

على المستوى الشعبي - والحديث لا يزال للسفير المصري - فإن التلاحم الشعبي عبر المصاهرة يمتد إلى عقود كثيرة. وعلى مستوى مؤسسات العمل الشعبي، فقد تم تشكيل لجان صداقة من البرلمان الكويتي ومجلس الشعب المصري وتعمل تلك اللجان على تعزيز العلاقات بين البلدين. كما تم تشكيل لجنة الصداقة المصرية -



• ثمار مساهمه الصندوق الكويتي في مشروعات استصلاح الأراضي في مصر

الصندوق الكويتي داعم حقيقي للصندوق الاجتماعي المصري وتمويله لبرامجه ساهم في مكافحة البطالة والفقر ودفع جهود التنمية البشرية



• جانب من مشروعات الصندوق الاجتماعي لمصر الممول من الصندوق الكويتي

الغزو العراقي وانشغالها بتعمير ما دمره عدوان النظام العراقي البائد، كما نوه السفير فرحات أيضاً بدور الصندوق الكويتي للتنمية في دعم العديد من المشروعات التنموية في مصر بمجالات متنوعة، لاسيما مجال الكهرباء إضافة إلى مجالات الغاز الطبيعي والتعليم والصحة ومياه الشرب وتقديم الدعم اللازم لمواجهة مرض انفلونزا الطيور، وكذلك دعم الصندوق لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وغيرها. مساهمة مباشرة في التنمية وقال السفير فرحات رداً على سؤال عن تقييمه لمساهمة الصندوق الكويتي في مشروع تطوير قناة السويس الذي يعد أحد روافد العملة الصعبة لمصر وكذا مساهمته في تطوير واستصلاح 400 ألف فدان في شمال سيناء عبر مشروع ترعة السلام .. ومدى تأثيرهما على جهود التنمية في مصر أنه لاشك أن مساهمة الصندوق الكويتي البناءة في تمويل العديد من المشروعات الاقتصادية في مصر ومن أهمها مشروع تعميق وتطوير مجرى قناة السويس الذي لا يخدم البلدين فقط وإنما يحقق وفراً لتجارة العالم أجمع، حيث يسمح للسفن ذات الحمولات العملاقة من الاستفادة من الوفر الناجم عن استخدام قناة السويس بدلاً من الالتفاف حول القارة الأفريقية، ومشروع «السحارى أسفل قناة السويس الذي نقل لأول مرة مياه نهر النيل إلى أرض سيناء من خلال ترعة الشيخ جابر الذي حول 400 ألف فدان من أرضها إلى واحات خضراء وإلى مجتمعات عمرانية يتوطن فيها السكان مما يسهم بشكل مباشر في التنمية البشرية والعمرائية والاقتصادية في مصر.

للمشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها فنذكر أن الصندوق قدم لمصر 32 قرصاً بقيمة 1.7 مليار دولار لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات كما قدم معونات فنية ومنحا تخصص لأغراض تشمل تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية مشدداً في هذا السياق على أهمية دور ليس الصندوق فحسب وإنما دولة الكويت إذ قال: انتهز هذه الفرصة لكي أثنم الدور البارز الذي يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في العملية التنموية المصرية، كما يجب أن أنوه بإحساس الكويت القومي والوطني والإنساني تجاه احتياجات شعوب الدول النامية العربية وغير العربية. فالكويت، على الرغم من أنها دولة تصنف كنامية، إلا إنها تساهم بنسبة 1.3% من إجمالي ناتجها القومي في دعم الدول النامية الأخرى، وهو معدل لم تقاربه أي من الدول المتقدمة.

مضيفاً: لذا أود التأكيد مجدداً على أن خصوصية العلاقات الكويتية المصرية انعكست بدورها على علاقات التعاون بين الصندوق ومصر. ولن أتمكن في هذا الحوار أن استعرض كل المشروعات. واستذكر السفير المصري في هذا الصدد أيضاً عدداً من المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها بادناً بمساهمته في فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية بعد حرب أكتوبر، والمساهمة كذلك في إزالة آثار الزلزال المدمر عام 1992 بتقديم منحة لا ترد لبناء عدد من المدارس التي تأثرت بالزلزال بقرى جنوب مصر ولم يمنعها أن تمد يد العون والمساعدة لمصر رغم أنها كانت آنذاك لا تزال تعاني من آثار



• مياه ترعة السلام حولت الصحراء إلى واحة خضراء

دهاء شهدائنا الأبرار المصرية والكويتية اختلقت في سادات الفداء لتكون نموذجا للأجيال المقبلة

80 مليون فرصة عمل تحتاجها الأمة بحلول 2020 ولن تتوافر من دون تحويل المنطقة لقوة اقتصادية مؤثرة

32 قرصاً بقيمة 1.7 مليار دولار قدمها الصندوق الكويتي لمصر منذ عام 1964

الجدد. وكذلك توفير التمويل للمشروعات المتناهية الصغر التي تساعد في زيادة دخول ذوي الدخل المحدود من الأسر والأفراد، وذلك إلى جانب عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية الأخرى وخاصة عمليات تمويل مشروعات الأشغال العامة الصغيرة كثيفة العمالة لتحسين البنية الأساسية في المناطق النائية وغيرها التي تحتاج لذلك ولزيادة فرص العمل وأوضح السفير فرحات أن المشروع يتكون بصفة رئيسية من عمليات تنمية المشروعات الصغيرة وعمليات تنمية المجتمع. وتشمل عمليات تنمية المشروعات الصغيرة تقديم القروض من خلال البنوك والجمعيات المؤهلة لتمويل مشروعات صغيرة إنتاجية أو خدمية أو توسعات في مشروعات صغيرة من هذا القبيل، كما تشمل هذه العمليات توفير الدعم الفني والمؤسسي، بما في ذلك التدريب، لإنجاح المشروعات الصغيرة. أما عمليات تنمية المجتمع فتتمثل في توفير قروض متناهية الصغر، من خلال جمعيات الأسر المنتجة بالمحافظات وجمعيات تنمية المجتمع، للأسر والأفراد من محدودي الدخل، وخاصة الأسر التي تعولها المرأة، وذلك لتمكينهم من القيام بأنشطة مدرة للدخل، كما تشمل العمليات تقديم الدعم الفني والمؤسسي للجمعيات المذكورة.

وأضاف السفير فرحات قائلاً: إلى جانب ذلك، فإن برنامج عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية يتضمن برامج التنمية البشرية التي تهتم بالتدريب وبرامج البيئة والتنمية الاجتماعية والسكان التي تعنى بالإسهام في نشر الوعي للمحافظة على البيئة والتوعية الصحية والإسهام في

• دعم حقيقي للصندوق المصري

وقال رداً على سؤال آخر حول مساهمة الصندوق الكويتي في تمويل برامج الصندوق الاجتماعي المصري بمراحله الثلاث وأهمية هذه المساهمة على ضوء برامج الصندوق الاجتماعي .. ودوره في تنمية المجتمع المصري.

إن الكويت كانت وتظل في صدارة الدول المانحة الرائدة في دفع جهود التنمية المجتمعية مشدداً على أن الصندوق الكويتي «مثل شريكاً رئيسياً للتنمية في مصر على مدى عقود عديدة» ومؤكداً على أنه مما لا شك فيه أن مساهمة الصندوق الكويتي في تمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر والذي يقوم بتمويل الشباب للمشروعات الصغيرة بهدف إيجاد فرص عمل، كانت داعماً حقيقياً لمشروعات الصندوق الاجتماعي المصري وفي هذا السياق استذكر السفير فرحات اتفاقية القرض التي وقعت بين مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، وقدم الصندوق بمقتضاها قرصاً مقداره 20 مليون دينار كويتي (67.84 مليون دولار) للإسهام في تمويل مشروع برنامج عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية (المرحلة الثالثة) والذي شمل الفترة 2003 - 2007. ويمثل قرض الصندوق الكويتي المشار إليه القرض الـ 26 الذي قدمه الصندوق لمصر بهدف مكافحة البطالة والفقر، مواصلة لجهود الصندوق الاجتماعي وبرامجه عملياته في المراحل السابقة، وذلك من خلال توفير التمويل للمشروعات الصغيرة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة خاصة للخريجين



• محطة أبو قير الحرارية .. احد المشروعات الممولة من الصندوق

زيادة التبادل التجاري وإشراك القطاع الخاص في التنمية وإنشاء سوق عربي مشترك .. ضرورات اقتصادية ملحة



• مواطن مصري داخل ورشته الممولة بقرض من الصندوق الاجتماعي

ميجاوات ستساهمان بدور بارز في تحقيق هذا الهدف. كما توجد خطة أخرى مستقبلية لوزارة الكهرباء المصرية حتى عام 2027 بالتعاون مع شركاء دوليين لتمويلها ومنهم الصندوق الكويتي للتنمية. وهنا أود توضيح أنه لا بد من ضرورة تأمين مصادر الطاقة الكهربائية من خلال تنوع مصادرها، وأن الطاقة الكهربائية في مصر تغطي حالياً نسبة 99% من الاحتياجات الفعلية، وأن شركات الكهرباء تقوم بسداد هذه القروض الميسرة دون تحميل موازنة الدولة عبء هذه المشروعات.

• خطط مستقبلية للكهرباء

وأضاف السفير فرحات قائلاً: أود أن أشيد في هذا المقام بالدور الهام الذي يلعبه الصندوق الكويتي «كممول أساسي» لخطط ومشروعات قطاع الكهرباء التي بدأت منذ 33 عاماً. وهناك خطة مستقبلية تهدف إلى الوصول بالطاقة الكهربائية إلى 55 ألف ميجاوات، ما يتطلب وجود شركاء للمكون الأجنبي لهذه المحطات وفي مقدمتهم الصندوق الكويتي للتنمية من خلال ما يمكن وصفه بالعلاقة التكافؤية بين قطاع الكهرباء والصندوق.

وظاف الحوار مع السفير فرحات إلى آفاق أخرى ومنها أزمة الغذاء العالمية وسألته مجلة الصندوق عن إمكانية التعاون بين مصر والصندوق الكويتي للمساهمة في حل جزء من هذه الأزمة العالمية فقال: عقد يوم 2009/8/5 بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية اجتماعات للتحضير للاجتماع الوزاري العربي الأفريقي المشترك للزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي المنتظر انعقاده



• جانب من محطة كهرباء النوبارية التي يمولها الصندوق

تنمية المجتمعات من خلال توفير الدعم المؤسسي للجمعيات العاملة في المجال ودعم الجهود في مجالات رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة وإقامة فصول محو الأمية ومدارس المجتمع.

• شراكة متميزة في قطاع الكهرباء

ومن دعم الصندوق الكويتي لبرامج الصندوق الاجتماعي المصري انتقل بنا الحوار إلى قطاع آخر حظي بالأهمية وهو الكهرباء، فرداً على سؤال حول رؤيته للانجاز الذي تحقق من خلال مساهمة الصندوق الكويتي في تمويل عدد من محطات الكهرباء في مصر، بحيث أنها في السنوات الأخيرة أصبحت جاهزة لتصدير ما لديها من فوائض في قطاع الكهرباء الآن.

قال السفير فرحات: غني عن البيان أن الطاقة تمثل المحرك الأساسي للتنمية. وعليه فإن الخطة الخمسية المصرية 2007 - 2012 تتضمن إضافة ما يزيد على 8 آلاف ميجاوات على القدرة الانتاجية لقطاع الكهرباء في مصر، وأن هذه الخطة تتميز بالتنوع سواء في استخدام المحطات البخارية أو محطات الدورة المركبة أو الرياح أو الطاقة الشمسية، التي سيتم تشغيلها مع نهاية عام 2010، والتي تعد الأولى في مصر والرابعة على مستوى العالم.

ومن هذا المنطلق، أود أن أثنى الشراكة المتميزة بين مصر والصندوق الكويتي في هذا المجال. فالاتفاقيتان اللتان وقعتهما مصر مع الصندوق لاستكمال تمويل محطة توليد كهرباء أبوقير بقدرة 1300



• بعض المستفيدين من مشروعات برنامج الصندوق الاجتماعي المصري

لا ننسى أبداً مساهمة القوات المسلحة الكويتية في سينا عام 67 وعلى القنال في 73 ونعتز بمساهمتنا في تحرير الكويت

للتنمية الاقتصادية في عام 2006 قدم بمقتضاها الصندوق قرصاً قيمته 87 مليون دولار للإسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل وتطوير صناعة الدواجن في مصر. وهذا المشروع الاستراتيجي والهام هدف إلى الإسهام في تلافي مرض إنفلونزا الطيور وحماية الصحة العامة والثروة الداجنة في مصر وذلك بتوفير التمويل لمشروعات متوسطة الحجم وصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية بما يمثل حلقات مترابطة ومتصلة في انتاج وتجهيز وتسويق الدواجن أو توسعات في مشروعات قائمة للمساهمة في إعادة تأهيل صناعة الدواجن وتطويرها بما يشمل رفع مستوى السلامة والأمان فيها. منوها بالقروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية والتي تميزت بشروطها الميسرة وأضاف: كما يهمني هنا أن أشير إلى أن السيد الوزير أمين أباطة وزير الزراعة واستصلاح الأراضي كان قد أكد في بداية عام 2007 أن صناعة الدواجن في مصر استعادت عافيتها بالوصول بالإنتاجية الآن إلى مليون و800 ألف دجاجة يومياً ومن المنتظر أن تصل الإنتاجية إلى 2 مليون طائر يومياً، وهو نفس الإنتاج قبل انتشار مرض أنفلونزا الطيور في فبراير عام 2006. كما أكد سيادته أن الإجراءات التي تم اتخاذها بالتعاون بين وزارات الزراعة والصحة والبيئة حققت سيطرة كاملة على انتشار مرض أنفلونزا الطيور في المزارع، حيث شملت 80% من إنتاج الدواجن في مصر فيما تبقى نسبة 20% هي التي تمثل خطورة من خلال التربية المنزلية للدواجن. وحول القضاء على مرض أنفلونزا الطيور في مصر نهائياً، أكد سيادته أن القضاء على المرض نهائياً في مصر يحتاج من 3 إلى 4 سنوات. وحول توفير المجازر اللازمة لاستيعاب الإنتاج الوفير من الدواجن تم وضع خطة تهدف إلى توفير المجازر اللازمة لاستيعاب كامل الإنتاج من الدواجن بجميع المحافظات خلال عامي 2008/2009.

• المواطن العربي .. والعون العربي

• انتقلنا بالحوار إلى آفاق أخرى وسألنا السفير فرحات: الملاحظ أنه على الرغم من تنامي جهود الصناديق الإنمائية في الدول العربية .. إلا أن هذا الدور - رغم تقدير الحكومات له - إلا أنه لا يلقى اهتمام المواطن العربي بالقدر اللازم .. فهل السبب غياب الإعلام .. أم أن هناك أسباباً أخرى .. وكيف يمكن الإيعاز للشراع العربي بأن هذه الجهود تصب في قناة التكامل العربي وضرورة تحقيقه؟ وأجاب السفير قائلاً: أعتقد أن الإعلام له دور مهم في التعريف بدور الصناديق الإنمائية في الدول العربية، ولا بد من تكثيف التعريف بهذه المشروعات من خلال وسائل الإعلام من خلال إبراز المشروعات التنموية التي يقوم بها في كافة الدول العربية، لما تمثله من ترجمة عملية في قناة التكامل العربي، فلقد أسهمت وتساهم هذه الصناديق في تحقيق استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي وزيادة مساهمتها وتنشيط دورها وفعاليتها في تمويل المشروعات العربية المشتركة. وعلى تلك الصناديق والدول المعنية مخاطبة الرأي العام العربي

في مصر نهاية عام 2009. وتطرق الاجتماع إلى أن مستقبل حالة الغذاء في العالم والدول العربية بشكل خاص أصبح لا يدعو إلى الاطمئنان لأن الأرض أصبحت عاجزة عن منح الإنسان ما افتقدته من طاقات زراعية. كما دعا الاونكتاد حكومات 49 دولة إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع الزراعة وقطاعات التنمية المختلفة لمواجهة تداعيات الأزمة الغذائية وخفض معدلات الفقر. وشدد تقريرها على أهمية تلك الاستثمارات لمنع وقوع أزمات غذاء في المستقبل مشيراً إلى أن هناك 21 دولة من تلك الدول الـ 49 تواجه أزمة غذاء حادة. وحسب التقرير فإن معدلات الاستثمارات غير المناسبة تعني قلة الإنتاج وتعرض تلك الدول لمخاطر الوقوع في دائرة الجوع والفقر، كما أن أزمة الغذاء العالمية رفعت أسعار المحاصيل الأساسية هذا العام بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام قبل الماضي مما نتج عنه وقوع تهديدات سياسية واقتصادية في العديد من الدول النامية. وتحتل قضية الأمن الغذائي أولوية قصوى في الدول العربية، في محاولة لوضع حلول ملائمة لتقليل الاعتماد على الخارج في سد الفجوة والحد من آثارها السلبية على المجتمعات مضيافاً: كما تصدر الأمن الغذائي جداول الأعمال السياسية في المنطقة العربية بعدما شهدت معدلات تضخم كبيرة في عام 2008 سلطت الضوء على اعتمادها على الواردات، ودفعت دولاً للاستثمار في الخارج لضمان إمدادات المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والقمح.

• أهمية زيادة الإنتاج الزراعي

وفي هذا الإطار شدد السفير فرحات على أهمية زيادة المنتج الزراعي في العالم العربي الذي لا بد وأن يعتمد على محورين هما زيادة الرقعة الزراعية ورفع إنتاجية الأرض بصفة مستدامة. ولقد كانت مصر سباقة في مجالات استصلاح الأراضي الصحراوية ورفع إنتاجية الفدان. ولعل المشروعات القومية مثل ترعة الشيخ جابر ومشروع شرق العينات أمثلة للأهمية التي نوليها لدفع الاستثمار لزيادة الانتاج الزراعي والغذائي. وبالتالي فإن الشراكة المصرية الكويتية تمثل مجالاً هاماً للتعاون بين مصر والصندوق. كما أن الخبرات المتراكمة لمصر في مجال الاستصلاح الزراعي يمكن استغلالها في بلورة فكرة التعاون الثلاثي (تمويل الصندوق الكويتي لمشروعات زراعية عملاقة بالتعاون مع الخبرات المصرية في مجال الزراعة في السودان ودول أفريقية) على غرار التعاون الثلاثي (مصر - منظمة الأغذية والزراعة - الدول الأفريقية).

• جهود في مواجهة .. الوباء

وحول أحد المشروعات المهمة التي ساهم الصندوق الكويتي في تمويلها مؤخراً وهو مشروع إعادة تأهيل وتطوير صناعة الدواجن في مصر والتي تعرضت لأضرار بالغة نتيجة تفشي وباء أنفلونزا الطيور ورداً على سؤال لمجلة الصندوق حول مدى نجاح جهود مصر في احتواء الوباء؟ وما إذا كانت صناعة الدواجن المصرية استعادت عافيتها قال السفير فرحات: بالفعل وقعت مصر على اتفاقية مع الصندوق الكويتي

مجالات تعاون متنوعة

• هل من كلمة أخيرة؟

- انتهت هذه الفرصة لتوجيه الشكر والتقدير إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ. د. محمد الصباح رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وإلى أعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام عبدالوهاب البدر، ونائب المدير العام هشام الوقيان، ولكل القائمين على عمل

الصندوق متمنياً المزيد من التعاون في المستقبل مع جمهورية مصر العربية. - ويهمني الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك مجالات متنوعة للتعاون بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مستقبلاً لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي سيشهدها عالمنا العربي، وفي مقدمتها أن عدد سكان العالم العربي حالياً يبلغ 300 مليون

العلاقات المصرية الكويتية عميقة ومتشعبة وتتميز بالخصوصية .. واعتبرها نموذجاً أمثل للعلاقات العربية

الصندوق ساهم في إعادة تأهيل صناعة الدواجن في مصر بعد تأثرها بانفلونزا الطيور

• منطلقات العون العربي

• .. وكيف تقارن العون العربي .. بالعون الدولي؟
- يقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدور مهم وحيوي في المساهمة بتطوير وإنماء الدول الأقل نمواً بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وتشكل القروض التي يقدمها الصندوق رافداً مؤثراً من روافد الإنماء والاستقرار لاقتصاديات هذه الدول. فمنطلق هذه الصناديق هي الشراكة الاقتصادية وليس فرض أجندات خارجية.
- كما يتسم العون العربي، ولا سيما من الصندوق الكويتي بطبيعته الميسرة وغير المشروطة، على عكس بعض المعونات والمساعدات التنموية غير العربية. وهذا شيء مهم للغاية حيث تأخذ في الاعتبار الصناديق والمؤسسات العربية التي تقدم قروضاً ومعونات أن هدف تلك المشروعات المراد تمويلها هو من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة المستقبلية لتلك المساعدات، بل وتدخل المشروعات التي يتم تمويلها ضمن خطة الدولة التنموية مما يكون لها أثر إيجابي على قطاعات حيوية كثيرة وعلى الساحة العربية. كما يجب أن نذكر كذلك أن تلك المشروعات التي يتم تنفيذها تساعد في نهاية المطاف على انجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في منطقتنا العربية مما يساهم بشكل كبير في زيادة التكامل والترابط فيما بين الاقتصاديات العربية. أما فيما يتعلق بالمشروطة والحديث لا يزال للسفير المصري طاهر فرحات فهي مسألة ليس لها وجود عندما نتحدث عن المعونات العربية، مما يجعلها أكثر قبولاً وجاذبية، لأنها لا تربط المعونة بمشروع محدد وفقاً لرؤية أو مصالح الجهة المانحة، كما أنها لا تربط المعونة بشروط مثل: تحديد جهات محددة لتوريد معدات أو لتنفيذ خدمات مصاحبة للمشروع أو باختيار نوعية العمالة التي ستقوم بالعمل في تلك المشروعات، وهو ما يحدث في الكثير من الأحيان عند التعامل مع بعض الجهات المانحة الأخرى حيث تربط معونتها بشروط محددة يصعب في بعض الأوقات تنفيذها لعدم مرونتها، وبالتالي عدم إمكانية الاستفادة منها بالشكل الأمثل.
- لذا أرى أن التعاون مع الجهات المانحة العربية مثل الصندوق الكويتي وغيرها من المؤسسات العربية، هو أكثر نفعاً للجانبين على المدى الطويل ويعالج الكثير من المشكلات التي قد تعيق تحقيق مشروعات التنمية الشاملة في كافة الدول العربية، ولا شك أنه يصب في نهاية المطاف في نهر مشروع التكامل العربي وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية.

وشدد السفير فرحات في ختام حديثه على الحاجة في المرحلة المقبلة إلى الإسراع بإنشاء سوق عربي مشترك لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية وذلك من خلال آليات جديدة تعمق التنسيق العربي المالي والاقتصادي للخروج بموقف عربي موحد لمواجهة التحديات التي فرضتها تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية لتجنب التأثيرات السلبية على معدلات التنمية والحفاظ على مقدرات الأمة العربية ليكون للعرب موقف مؤثر في أي صياغة جديدة للنظام العالمي المالي والاقتصادي.

لتوضيح ثقل هذه الصروح في تحقيق التكامل الاقتصادي والترابط العربي - مع القطاع الخاص - في القيام بالمشروعات المشتركة والعملقة التي يحتاجها الوطن العربي. وفي هذا المقام، أود أن أثنى على مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه إبان القمة العربية الاقتصادية بدولة الكويت الشقيقة في بداية العام بالدعوة لإنشاء صندوق في الإطار العربي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بقيمة مليار دولار ومساهمة دولة الكويت بـ500 مليون دولار لتمويله بما يخدم المواطن العربي ويرفع من مستوى دخله ومعدلات التنمية بالبلاد.

• القمة الاقتصادية الثانية

• سالناه: لماذا تغيب المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة على غرار مشروع خط الغاز العربي رغم توافر التمويل. ورغم الحاجة الملحة لمثل هذه المشروعات؟

- فأجاب: لا تغيب المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة، لقد أسست القمة الاقتصادية الأولى التي استضافتها دولة الكويت في شهر يناير 2009 لعمل عربي اقتصادي وتنموي واجتماعي مشترك جديد. كما أسست القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية لفكر جديد للعمل العربي الاقتصادي المشترك وذلك بأن تعمل مع جميع الدول العربية ما تستطيع، لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي العربي بتعزيز التجارة والاستثمارات البينية. وقد تم عرض مشروعات اقتصادية هامة على القادة العرب خلال القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت، وتشمل تلك المشروعات الربط الكهربائي العربي، والربط العربي بالسكك الحديدية، والاتحاد الجمركي، والأمن المائي، والحد من البطالة، وتنفيذ الأهداف التنموية للألفية وتطوير التعليم، وتحسين مستوى الرعاية الصحية. وهنا لابد وأن أذكر أن مصر ستقوم باستضافة القمة الاقتصادية الثانية التي ستعقد عام 2011 لاستكمال مسيرة العمل العربي الاقتصادي. وشدد فرحات على أن المواطن العربي ينظر لقمة الكويت على أنها الأمل في تحقيق طموحاته وحلم التكامل العربي وزيادة التجارة البينية بين الدول العربية، بالإضافة إلى تنفيذ أجندة التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي العربي، وبالتالي يمكن القول إن الجميع على ثقة من أن قمة الكويت، هي البداية لتفعيل التكامل الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية من أجل تحقيق جزء من أحلام وآمال المواطنين العرب خاصة مع الأشكال التي يشهدها العالم حالياً خاصة الدول العربية من تفاقم معدلات الفقر والبطالة وانخفاض التبادل التجاري بين الدول العربية إلى الخارج وضعف البنية التحتية في العديد من الدول العربية.

وهنا أود أن أنوه إلى الجهود التي قامت بها الكويت ومصر باعتبارهما صاحبتا مبادرة أول قمة عربية اقتصادية، حيث بذلنا جهوداً مكثفة لضمان نجاح القمة في تحقيق أهدافها المنشودة من خلال الإعداد الجيد لها وحشد الطاقات العربية في المشروعات الانمائية.

نسمة وسيتضاعف خلال السنوات الـ30 المقبلة، الأمر الذي تحتاج معه الأمة العربية إلى توفير نحو 80 مليون فرصة عمل بحلول عام 2020 ولن يتم ذلك إلا من خلال تحويل المنطقة إلى قوة اقتصادية فاعلة ومؤثرة في المستوى الاقليمي والعالمي وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية. كما لابد من اشراك القطاع الخاص في عمليات التنمية وتشجيعه للقيام بدوره بوصفه قطاعاً حيويًا وتحفيزه على الدخول في استثمارات ومشاريع عربية تعود بالنفع على المواطن العربي لأنه محرك للاقتصاد.